مدى التزام البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني

د. عبدالرزاق "محمد سعيد" الفرح- استاذ مساعد- جامعة البلقاء التطبيقية- الاردن
abidfarah@hotmail.com

د. احمد يوسف كلبونة - استاذ مساعد جامعة البلقاء التطبيقية-الاردن

د. رأفت سلامة سلامة- استاذ مساعد جامعة البلقاء التطبيقية-الاردن

الملخص

تناولت هذه الدراسة مدى التزام البنوك التجارية الاردنية بتطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي الاردني للعام ٢٠٠٧. لتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة موجهة الى كل من مديري التدقيق الداخلي ومديري المخاطر والى اعضاء لجان التدقيق في البنوك. لقد غطت الدراسة جميع البنوك التجارية حتى نهاية عام ٢٠٠٨، وعددها خمس عشرة مصرفا اثنان يعملان وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. لقد تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS لتحليل نتائج هذه الدراسة . خلصت الدراسة الى أن البنوك في الاردن تلتزم بتطبيق تعليمات دليل حوكمة البنوك الصادر عن البنك المركزي الاردني وبدرجة اعلى من المتوسط. كما خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات من اجل تعزيز الاستمرار بالالتزام بتطبيق تعليمات الحوكمة منها زيادة اهتمام مجالس ادارات البنوك الأردنية بعمل برامج تدريبية، من خلال دائرة التدريب للمكلفين بالحاكمية المؤسسية والادارة، قيام الباحثين بدراسة أثر تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية، وذلك بأخذ المؤشرات المالية ما قبل التطبيق لتعليمات دليل الحاكمية، وما بعد التطبيق لهذه التعليمات وقيام كافة الجهات المسؤولة بنشر الوعي بالحاكمية المؤسسية وأثرها في تحسين الأداء.

المقدمة

يمر الاقتصاد العالمي منذ اغسطس ٢٠٠٧ بازمة مالية غيرمسبوقة، والتي نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية. وتعتبر الازمة المالية الحالية من اسواء الازمات التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات لا بل اعتبرها البعض الاخطر في تاريخ الازمات المالية (السامراني، ٢٠٠٩).

لقد كان من اكبر التداعيات الخطيرة الملازمة للازمة المالية العالمية انهيار العديد من البنوك ومن اكبرها بنك (ليمان برذرز) رابع اكبر بنك في الولايات المتحدة الامريكية، كذلك تم ادماج بنك (ميريل لينش) مع بنك (أوف امريكا).

هذا وكان قد سبق الازمة الحالية العديد من الانهيارات لكبرى الشركات العالمية، حيث انهارت شركة الاتصالات الامريكية World com في العام ٢٠٠٢، وشهد العام ٢٠٠١ انهيار شركة الطاقة العملاقة انرون Enron.

لقد اصبحت حوكمة الشركات Corporate Governance من الموضوعات الهامة والحساسة، واصبحت مثارا للجدل والنقاش على اجندة اجتماعات كبرى الشركات والبنوك العالمية والمنظمات الاقليمية والعالمية وكذلك على المستوى الاكاديمي. وقد ساهم في ذلك الازمات الاقتصادية انفة الذكر والانهيارات المالية التي التي حدثت في دول شرق اسيا وامريكا اللاتينية عام ١٩٩٧. وبعد هذه الانهيارات تصاعدت النداءات المطالبة بضرورة فرض رقابة فعالة على ممارسات الاداره والتركيز على حماية ثروة الملاك ونتيجة لهذا ظهر مفهوم الحوكمة والذي كان له جذور سابقة تمثلت في أنظمة الرقابة الداخلية لدى العديد من المؤسسات (Roger, 2004).

وترجع هذه الانهيارت في معظمها الى الفساد المالي والاداري وكذلك افتقار ادارات الشركات الى الممارسة السليمة في الرقابة والاشراف ونقص الخبرة والمهارة وبالتالي ضعف انظمة الحوكمة الرشيدة التي قد تساعد على الكشف المبكر عن حالات الغش والتعثر المالي.

لقد ادت الانهيارات المالية والازمات الاقتصادية المتعاقبة الى فقدان الثقة بالأسواق المالية المختلفة وبالتالي ابتعاد المستثمرين عن تلك البلدان، اضف الى ذلك انعدام الثقة في القوائم المالية.

ولقد قامت العديد من دول العالم بإصدار دليل أومبادئ للحوكمة حيث كان في مقدمتها دول أوروبا ومنها بريطانيا من خلال تقرير(Cadbury) الصادر عام ١٩٩٢ بعنوان الجوانب الماليه في الحوكمة وتقرير (Greeb Bury 1995) وتقرير (Hamble 1995) وأخيرا الدليل العلمي للحوكمة في عام ٢٠٠٤. هذا بالإضافة إلى دول امريكا ودول اسيا وافريقيا. هذا في الاردن فقد أصدر البنك المركزي الأردني كتيب إرشادات الحوكمة لأعضاء مجالس إدارة البنوك عام ٢٠٠٤ بهدف إيجاد نظام مصرفي يعمل بكفاءة وتنافسية وملتزم بالمعايير الدولية في إدارة المخاطر والحوكمة بما يتماشى مع القوانين والتعليمات النافذة والقادرة على تلبية الاحتياجات الائتمانية للاقتصاد المحلي ومن ثم المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المملكة (البنك المركزي الاردني، ٢٠٠٤). بعد ذلك تم إصدار دليل الحوكمة للبنوك في الاردن في العام ٢٠٠٧ بهدف توفير معيار لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال وذلك استنادا لما جاء في مبادئ الحوكمة الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development ((OECD)، والارشادات الصادرة عن لجنة بازل حول تعزيز الحوكمة في المؤسسات المصرفية ليصار إلى تطبيقه اعتبارا من تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ (البنك المركزي الاردني دليل الحوكمة، ٢٠٠٧).

وبالتالي جاءت هذه الدراسة بهدف تحديد مدى التزام البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي.

مشكلة الدراسة

الاردن مثله مثل الدول الاخرى ليس بمناى عن حالات الفساد والانهيارات المالية. حيث حدثت العديد من الانهيارات المالية والمحاسبية التي كان لها الاثر الكبير على الاستثمار الاجنبي وعلى مصداقية حوكمة الشركات في الاردن.

ومن بين تلك الانهيارات قضية بنك البتراء في العام ١٩٩٠ ثاني اكبر بنك اردني بعد البنك العربي، حيث تبين ان موجودات البنك مضخمة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار (Leigh and Whitaker, 2003). وانهيار بنك فيلادلفيا الذي تأسس عام ١٩٩٣ برأسمال مقداره ٢٣ مليون دينار، وتعود قضيته إلى عام ٢٠٠١ وهوالعام الذي تفاقمت فيه خسائره حتى زادت على ١٠٠ مليون دينار، الامر الذي دعا البنك المركزي إلى حل مجلس إدارته في نهاية عام ٢٠٠٣ وتعيين لجنة من البنك المركزي لتسيير أعماله. واكتشفت تلك اللجنة أن هناك اختلاسات وإساءة أمانة ارتكبها رئيس مجلس إدارة المصرف وبعض موظفيه.[1]

ومن قضايا الفساد كذلك قضية التسهيلات المالية في العام ٢٠٠٢ والتي استطاعت احدى الشركات الاردنية المعروفة باسم (Global Business) من تزوير اوراق والحصول على قروض من العديد من البنوك دون اية ضمانات (Ayyoub, 2002).

[1] http://www. jordanzad. com/jordan/news/117/ARTICLE/24335/2009-10-08. html

بناءاً عليه ولتعزيز الحاكمية المؤسسية لدى البنوك ودعم الاقتصاد الوطني ومن اجل تعزيز الثقة في البورصة الاردنية ولجذب الاستثمارات الاجنبية وتقوية مصداقية القوائم المالية والكشف المبكر عن قضايا الفساد والتعثر المالي كان لا بد من اصدار قواعد للحوكمة. ففي عام ٢٠٠٧ قام البنك المركزي بإعداد دليل الحوكمة للبنوك في الاردن، بهدف توفير معيار لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال وذلك استنادا لما جاء في مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي التنمية والارشادات الصادرة عن لجنة بازل حول تعزيز الحاكمية المؤسسية في المؤسسات المصرفيه ووفقا لهذا الدليل فإن عن كل مصرف من البنوك الاردنية العاملة في المملكة الأردنية أن يقوم بإعداد دليل خاص به بشكل ينسجم مع احتياجاته وسياساته ليشمل الحد الادنى من متطلبات البنك المركزي الأردني الوارد ضمن هذا الدليل ليصار إلى تطبيقه اعتبارا من ٢٠٠٧/١٢/٣١.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في الاسئلة التالية :
-هل تلتزم البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الخاصة بوظائف مجلس الاداره الصادرة عن البنك المركزي الاردني؟
-هل تلتزم البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الخاصه بلجان مجلس الادارة الصادرة عن البنك المركزي الاردني ؟
-هل تلتزم البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الخاصه ببيئه الضبط والرقابه الداخليه الصادرة عن البنك المركزي الاردني؟
-هل تلتزم البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الخاصة بالعلاقة مع المساهمين الصادرة عن البنك المركزي الاردني؟
-هل تلتزم البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الخاصه بالشفافية والافصاح الصادرة عن البنك المركزي الاردني ؟

أهمية الدراسة

شهد الاردن خلال العقود الأربعة الماضية تطورا كبيرا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ويعتبر تطور القطاع المالي والمصرفي من أهم مظاهر التقدم الاقتصادي في الأردن.
فتطور القطاع المصرفي في الاردن لم يقتصر على النموالكمي من حيث زيادة عدد المؤسسات ونموحجم الودائع والائتمان فحسب وانما تعدت إلى النموالنوعي من خلال ايجاد نظام مصرفي يعمل بكفاءة وتنافسيه وملتزم بالمعايير الدوليه واداره المخاطر والحوكمة بما يتماشى مع القوانين والتعليمات النافده القادره على تلبيه الاحتياجات الائتمانيه للاقتصاد المحلي ومن ثم المساهمه في دفع التنمية الاقتصادية في المملكة.
وتبرز أهمية الحوكمة في احتمال وجود ضعف في جانب الرقابة المالية في المؤسسات المساهمة العامة مما يؤدي إلى ضعف في الاداء بمستوياته حيث احتمالية ان تظهر بين الحين والاخر حالات من التعثر المالي في العديد من المؤسسات -انظر مشكلة الدراسة اعلاه- وعند تحليل هذه الحالات يجب دراسة الوضع الداخلي لهذه المؤسسات من ناحية وجود القوانين والانظمة والهيكل التنظيمي واللوائح الداخلية الكفؤة حيث تمثل هده العناصر مكونات الحوكمة السليمة.

وتنبع أهمية الحوكمة في البنوك من انها توفر اساسا لتطور الاداء المصرفي المستقبلي، بهدف دعم الثقة في انشطة المصرف كمتلق لاموال المودعين والمساهمين ولتمكينه من المساهمة في تطوير الجهاز المصرفي الاردني، الأمر الذي يساهم في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني.

اهدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق ما يلي:
١. بيان مدى التزام البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي الاردني الخاص بوظائف مجلس الإدارة.

٢. بيان مدى التزام البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني الخاص بلجان مجلس الادارة.
٣. بيان مدى التزام البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني الخاص ببيئة الضبط والرقابه الداخليه.
٤. بيان مدى التزام البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني الخاص بالعلاقه مع المساهمين.
٥. بيان مدى التزام البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني الخاص بالشفافية والافصاح.

محددات الدراسة

إن أهم محددات هذه الدراسة ما يلي :
١. عدم تعرضها للقطاعات الاقتصادية الاخرى في الاردن بخلاف قطاع البنوك.
٢. اعتمادها على الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية من فئات عينه الدراسة ومن المتعارف عليه علميا إن الاعتماد على نتائجها قد يتضمن قدرا من التحيز الشخصي من قبل المستجيبين.

مصطلحات الدراسة

الحوكمة اوحوكمة الشركات (Corporate Governance) : عرفت منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوكمة بأنها مجموعه من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس أدارتها ومساهميها أوالأطراف ذات العلاقة بها وهي تتضمن الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف المؤسسة والأدوات التي يتم بها تنفيذ هذه الاهداف وتحديد أسلوب مراقبه الأداء.

المكلفون بالحاكمية : أعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ولجنه التدقيق والمدققين الخارجين ومدير التدقيق الداخلي والمساهمين المالكين ٥% فأكثر من راس المال.

الإطار النظري والدراسات السابقة

الاساس النظري والتاريخي لحوكمة الشركات

تشير الدراسات السابقة إلى عدم اتفاق الباحثين على ترجمة مصطلح (Corporate Governance) فالبعض يسميها حوكمة الشركات، وآخرون الحوكمة، واخرون التحكم المؤسسي واخرون الادارة الحكيمة.
وعلى الرغم من الاستعمال الحديث لهذا المصطلح إلا أن ظهور فكر حوكمة الشركات بمعنى وجود ضوابط تحكم العلاقة بين الملاك والمديرين، وبما يراعي ويحقق مصالح الطرفين وكذلك مصالح الفئات الأخرى المتعاملة مع الشركات يعود لزمن بعيد، فالأساس النظري والتاريخي لحوكمة الشركات يرجع لنظرية الوكالة والتي يعود ظهورها أولا للأمريكيين Berls & means سنة ١٩٣٢، الذين لاحظا أن هناك فصل بين ملكية رأسمال الشركة وعملية الرقابة والإشراف داخل الشركات، وان هذا الفصل له آثاره على مستوى أداء الشركة (Bashs, 2004 ;Coleman &Biekpe, 2006).
بعد ذلك جاء دور الأمريكيين أصحاب جائزة نوبل للإقتصاد Jensen & Meckling سنة ١٩٧٦ حين قدما تعريفا لهذه النظرية الشهيرة على انها "علاقة بموجبها يلجأ شخص (١) " الرئيسي-*Principal*" صاحب الرأسمال لخدمات شخص آخر "الغامل Agent لكي يقوم نيابة عنه ببعض المهام، هذه المهمة (العلاقة) تستوجب نيابته في السلطة)[٢]. وهناك تعريفات اخرى لنظرية الوكالة حيث عرفها (Schroeder,

[2] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة " مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الاعمال العربية والدولية المعاصرة " ، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٦- ٢٠٠٧، ص ١٥.

(2001 أنها علاقة تعاقدية بين طرفين بحيث يتفق الطرفان على أن يقوم أحدهما بتمثيل الآخر بشكل كلي أوجزئي، ووصفها (Meckling)، بأنها عقد يقوم بموجبه واحد أوأكثر من الأفراد (الموكل) بتعيين واحد أوأكثر (الوكيل) لكي ينجز بعض الأعمال والخدمات بالنيابة عنه، وفي المقابل يفوض الموكل الوكيل في اتخاذ بعض القرارات.

وفيما يلي بعض المفاهيم المرادفة لهذا المصطلح كما وردت في الدراسات:

في دراسة مطر (٢٠٠٣)، استخدم مفهوم "الحوكمة" لأغراض معالجة مشكلة الوكالة وحماية حقوق حاملي الأسهم وحماية حقوق أصحاب الشأن، والتأكيد على ضرورة تفعيل المعايير المحاسبية وفضلا عن تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية من منظور اقتصاد المعرفة.

وفي دراسة المطيري (٢٠٠٣) أوضح أنها مرادف لمفهوم "لإجراءات الحاكمة" بالشركات لضمان تحقيق التوازن في حقوق المصالح المتعارضة.

وقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 1999) تعريفا الحاكمية ووصفتها بأنها نظام يتم بواسطة توجيه ورقابه منظمات الأعمال، حيث أن الحاكمية الموسسية تحدد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في الشركة، مثل مجلس الادراة والمديرين وغيرهم من ذوي المصالح وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات لشؤون الشركة المساهمة، وتعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل لتحقيق تلك الأهداف والعمل على مراقبة الأداء.
كما وضع البنك المركزي الأردني تعريف الحاكمية ووصفها بأنها مجموعه من العلاقات ما بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها، والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة، كما انه يبين التركيبة التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، إن الحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة وإدارة المؤسسة الحوافز المادية للوصول إلى الأهداف التي هي من مصلحة المؤسسة، وتسهيل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسات على استغلال مواردها بكفاءة (البنك المركزي الأردني، دليل لتحكم المؤسسي ٢٠٠٤ ص٥).

مما سبق يتضح عدم وجود تعريف محدد للحوكمة، الا انه يمكن القول انها الطريقة التي تستخدم السلطة لادارة اصول وموارد الشركة بهدف تحقيق مصالح المساهمين والاطراف ذات العلاقة بالشركة.

أهميه الحاكمية المؤسسية

منذ عام ١٩٩٧ ومع ظهور الأزمة المالية الآسيوية، والتي يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والقوانين التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيها بين منشآت الأعمال والحكومة، زاد الاهتمام بالحوكمة وأصبح ينظر لها نظرة جديدة. كما شهد العالم ابتداء من العام ٢٠٠٧ ازمة عالمية وكذلك شهد في العام ٢٠٠٢ انهيار العديد من الشركات ابتداء بفضيحة انهيار شركة إنرون وجلوبال وغيرها، بفعل العديد من الأسباب أهمها: العبث والغش والمعلومات الداخلية الخفية والتضليل وتدني أخلاق إدارات المنظمات ومكاتب التدقيق العالمية. ونتيجة لذلك تزعزعت الثقة بالأنظمة الإدارية والرقابية والمحاسبية مما أثر على القرارات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأمريكية والبورصات العالمية الأخرى (جمعة والرفاعي، ٢٠٠٣).
ولهذا فقد زاد الاهتمام بالحوكمة بشكل كبير في الأونة الأخيرة، حيث يمكن أن تتحقق منافع ممارسات الحوكمة، لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والقانونية والرفاه الاجتماعي

للاقتصاد، فعلى الصعيد الاقتصادي تتنامى أهمية إتباع القواعد السليمة للحوكمة لما يلي (اتحاد البنوك العربية، ٢٠٠٣):

- تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة وتدعيم تنافسية المؤسسة في أسواق المال العالمية.
- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم، خاصة حاملي أقليه الأسهم.
- تجنب الوقوع في مشاكل محاسبية ومالية وبالتالي منع حدوث الانهيارات مما يعمل على الاستقرار الاقتصادي.

أهداف الحاكمية المؤسسية

تساعد الحاكمية الجيدة الشركات في دعم الأداء، وزيادة القدرات التنافسية، وجذب الاستثمارات للشركات، وتحسين الاقتصاد بشكل عام من خلال الوسائل التالية (Maureen, 2004):

- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات الشركة مما يساعد من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
- تجنب حدوث أزمات مصرفية نظرا لتأثيرها على الاقتصاد المحلي.
- تقوية ثقة الجمهور في نجاح عملية الخصخصة، مع ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها مما يتيح المزيد من فرص العمل، وزيادة التنمية الاقتصادية.
- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين، الدائنين، والأطراف الأخرى ذوي المصالح خاصة في حالة تعرض الشركات للإفلاس.

وبذلك فإن حاكمية الشركات تهدف إلى تحقيق العديد من الأمور أهمها:

١- تحسين كفاءة وفاعلية الشركات (الجعيدي، ٢٠٠٧).
٢- الرقابة والمتابعة على الأداء.
٣- تقييم أداء الإدارة العليا، وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
٤- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات.
٥- إيجاد الهيكل المناسب الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف، وتحسين الأداء.
٦- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين، والقيام بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.
٧- تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحلين والأجانب وذلك من خلال بناء ورفع درجة الثقة في الشركات.
٨- تجنب حدوث مشاكل محاسبية وانهيارات مالية وبالتالي المساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

مبادئ حوكمة الشركات

تمثل هذه المبادئ العمود الفقري لتطبيق الحوكمة، لذا فقد حازت على اهتمام مختلف الهيئات والتنظيمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بورصة الأوراق المالية بنيويورك، بنك التسويات الدولي (BIS)، المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO)، علاوة على اهتمام الباحثين والكتاب، لذا فقد تعددت هذه المبادئ واختلفت من جهة إلى أخرى، ولكن أكثرها قبولا واهتماما وأيضا أسبقها صدورا هي المبادئ الصادرة عن (OECD) عام ١٩٩٩ والتي تم إعادة صياغتها عام ٢٠٠٤ وهي :

أ- مبدأ حماية حقوق المساهمين

يجب حماية حقوق المساهمين. ويتحقق هذا المبدأ من خلال تأمين وسائل التسجيل والنقل والتحويل لملكية الأسهم، حضور الجمعية العامة والتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة. كذلك حصول المساهمين على المعلومات المختلفة وممارسة

الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية وكذلك من خلال الحصول على حقهم في الأرباح.

ب- مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة
يجب أن يكون هناك معاملة عادلة لكل المساهمين بما في ذلك الأقليات والمستثمرين الأجانب. ويتحقق هذا المبدأ من خلال المساواة في توفير المعلومات لمختلف الفئات، المساواة في المعاملة للفئات المتكافئة من المساهمين، الدفاع عن الحقوق القانونية، الإفصاح عن المصالح الخاصة بمجلس الإدارة والمديرين، والتعويض عن حالات التعدي على حقوقهم.

جـ- مبدأ دور أصحاب المصالح في الحوكمة
يجب الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح والتي ضمنها لهم القانون بهدف زيادة الدخل وفرص التوظيف والمحافظة على وضع مالي سليم للشركة. ويتحقق هذا المبدأ من خلال التعاون بين أصحاب المصالح وإدارة الوحدات الاقتصادية، والمشاركة في المتابعة والرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية، وضمان حصول اصحاب المصالح على المعلومات الملائمة والكافية والموثوق فيها، والمحافظة على حقوقهم، والحصول على التعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

د- مبدأ الإفصاح والشفافية
يجب أن يتم الإفصاح الدقيق في التوقيت المناسب فيما يتعلق بالأمور المادية للشركة متضمناً الوضع المالي والأداء والملكية وإدارة الشركة. ويتحقق ذلك من خلال دقة الإفصاح، التوقيت الملائم للإفصاح، شمولية الإفصاح، مراجعة المعلومات المفصح عنها، وتوفير قنوات توصيل المعلومات للمستخدمين.

ه- مسؤولية مجلس الادارة:
يجب على إطار الحوكمة أن يضمن توجيه استراتيجي للشركة والرقابة الفعالة للإدارة من قبل المجلس ومساءلة مجلس الإدارة اتجاه الشركة والمساهمين. كما يجب عليه معاملة كافة المساهمين بعدالة في الحالات التي يمكن أن يؤثر فيها قرارهم على المجموعات المختلفة للمساهمين، وكذلك التأكد من الالتزام بالقوانين والعمل لمصلحة المساهمين، وأن يكون لمجلس الإدارة القدرة على اتخاذ قرارات موضوعية بما يتعلق بشؤون الشركة وبشكل مستقل عن الإدارة. هذا وللمجلس حق الحصول على معلومات دقيقة وملائمة وفي الوقت المناسب حتى يتمكنوا من القيام بواجباتهم.

الإطار الأساسي لتفعيل الحاكمية المؤسسية في البنوك الأردنية

تتأثر الحاكمية المؤسسية في البنوك الأردنية بالعديد من التشريعات والانظمة والتعليمات الصادرة من جهات مختلفة، وتشمل قانون الأوراق المالية، وقانون الشركات الأردني، وقانون البنوك الأردني بالإضافة الى التعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني. ويتضمن الأطار الأساسي لتفعيل الحاكمية المؤسسية الصادرة عن(OECD) العناصر التالية:

١- كفاءة وتكامل وشفافية الأسواق المالية:
يهدف دليل الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني ٢٠٠٧ وكتيب الإرشادات الخاص بالحاكمية المؤسسية لأعضاء مجالس إدارات البنوك الصادر عن البنك المركزي الأردني ٢٠٠٤ لتحقيق كفاءة وتكامل الأسواق المالية حيث ان من المبادئ الهامة لتحقيق حاكمية جيدة الشفافية، بحيث يتم الإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية، والتنظيمية ومكافآت الإدارة التنفيذية بصورة يمكن لجميع الأطراف تقييم المؤسسة.

٢-الشفافية والاتساق مع احكام القانون:
يتضمن دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني ٢٠٠٧ وكتيب الإرشادات (الحاكمية المؤسسية) الصادر عن

البنك المركزي الأردني أن من المبادىء الإرشادية لتحقيق الحاكمية المؤسسية الجيدة الشفافية، بحيث يتم الإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات (المالية، والتنظيمية ومكافآت الإدارة التنفيذية بشكل يمكن المودعين والمساهمين من تقييم أداء المؤسسة)، وقد ورد في التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني الى البنوك بخصوص تعليمات وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية مجموعة كبيرة من التعليمات.

٣- توزيع المسؤوليات بين الجهات المسؤولة المختلفة في التنظيم بشكل واضح لضمان خدمة مصالح الجمهور:
تضمنت القوانين الأردنية العديد من القوانين المتعلقة بالمسؤوليات عن الجهات المتخصصة، وتشمل مراقبة الشركات، وهيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني. حيث تضمنت تعليمات هيئة الأوراق المالية بالإستناد الى قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ سنة ٢٠٠٢ وخاصة في المادتين السادسة والثالثة عشر العديد من المهام اهمها: على مجلس الإدارة إعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية.
وتضمن قانون الشركات الأردني في المادة رقم مئة وستة وخمسون بأنه يجب على مجلس ادارة الشركات وضع جدول يبين فيه صلاحيات التوقيع عن الشركة في مختلف الأمور على النموذج الذي يعتمده مراقب الشركات.
كما تضمن دليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني ٢٠٠٧ وكتيب الإرشادات للحاكمية المؤسسية ٢٠٠٤ والصادر عن البنك المركزي الأردني أن من المبادئ لتحقيق الحاكمية المؤسسية الجيدة المساءلة والمسؤولية.

٤- العمل على تطبيق المعايير والبيانات المالية:
حيث جاء في المادتين مئة وأربع وثمانون ومئة وواحد وتسعون من قانون الشركات الاردني ما يلي:

١- يترتب على الشركات تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق المعايير المحاسبية والتدقيق الدولية المعتمدة.
٢- يصدر الوزير بالتنسيق مع الجهات المهنية المختصة التعليمات اللازمة لضمان تطبيق معايير المحاسبة الدولية بما يحقق أهداف هذا القانون ويضمن حقوق الشركة ومساهميها.

كما تضمن قانون البنوك بهذا الشأن ما يلي:
١- على المصرف ان يزود البنك المركزي بنسخة عن تقريرة السنوي متضمناً ما يلي:
أ- البيانات التي يقتضيها قانون الشركات وقانون الأوراق المالية.
ب- مقدار المساهمات في رأس المال العائد لكل من رئيس وأعضاء مجلس ادارة المصرف وأقربائهم.
٢- على المصرف التقيد بأوامر البنك المركزي المتعلقة بتزويده ببيانات عن الوضع المالي للبنك ومقدار السيولة وأرباحه وعملياته الإدارية، بما في ذلك مكافآت أعضاء مجلس الأدارة وكبار الإداريين الذي يحددهم المصرف.

النظام المصرفي في الاردن

شهد الأردن خلال العقود الأربعة الماضية تطوراً كبيراً في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية، ويعتبر تطور القطاع المالي والمصرفي من أهم مظاهر التطور الإقتصادي في الأردن. فخلال تلك الفترة نما الجهاز المالي الأردني بشكل ملموس ليواكب ما هوموجود في الدول المتقدمة.

فقبل عام ١٩٦٤، كانت السلطة النقدية في البلاد هي مجلس النقد الأردني الذي لم يتعد دوره الاحتفاظ بموجودات إسترلينية مقابل الدنانير

الأردنية المصدرة، وبذلك لم يكن له أي دور في توجيه السياسة النقدية أومراقبة البنوك. كما أن عدد البنوك التجارية لم يكن سوى سبعة مصارف، ثلاثة منها أجنبية، ومؤسسة إقراض متخصصة واحدة.

وفي الوقت الحاضر، أصبح لدى الأردن مصرف مركزي راسخ ومتمرس يقوم بتسيير السياسة النقدية للبلاد ويمارس جميع المهام والمسؤوليات التي تقوم بها عادة البنوك المركزية في الدول المتطورة. كما ازداد عدد البنوك المرخصة ليصبح عددها في عام ٢٠٠٦ وثلاثة وعشرين مصرفاً، منها مصرفان يعملان وفق تعاليم الشرعية الاسلامية السمحة وثمانية مصارف غير أردنية. كذلك تم إنشاء مؤسسات إقراض متخصصه لتغطي احتياجات المملكة التمويلية في مجالات الإسكان والإنماء الصناعي والزراعي والحكومات المحلية.

وإلى جانب البنوك المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة هناك العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية التي أنشئت بهدف حشد وتجميع المدخرات المحلية كمؤسسة الضمان الاجتماعي ومؤسسة تنمية أموال الأيتام وصندوق توفير البريد وصندوق التنمية والتشغيل والمؤسسة الأردنية للأستثمار، هذا فضلاً عن وجود العديد من شركات التأجير التمويلي. كما يوجد في المملكة ١٠٥ شركة صرافة منتشرة في كافة أرجاء المملكة.

ومن الجدير بالذكر هنا ان تطور القطاع المالي والمصرفي في الأردن لم يقتصر على النمو الكمي من حيث زيادة عدد المؤسسات ونموحجم الودائع والائتمان فحسب، وإنما تعداه إلى النمو النوعي سواءً بإنشاء مؤسسات جديدة يكمل عملها المؤسسات القائمة أوبتعميق السوقين النقدي والرأسمالي من خلال طرح الأدوات النقدية والمالية الجديدة. فعلى الصعيد المؤسسي تم إنشاء بورصة الأوراق المالية (سوق عمان المالي سابقاً) منذ مطلع عام ١٩٧٨، بعد دراسات مستفيضة قام بها البنك المركزي الاردني بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، ليشكل علامة بارزة على صعيد تطور الجهاز المالي الأردني. ثم توالى بعد ذلك تأسيس العديد من المؤسسات المكملة كالشركة الأردنية لضمان القروض والشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري ومؤسسة ضمان الودائع. وعلى صعيد الأدوات، تم على مدى العقود الثلاثة الماضية طرح العديد من الأدوات النقدية والمالية الجديدة مثل سندات التنمية وأذونات وسندات الخزينة وإسناد القرض وشهادات الإيداع. هذا فضلاً عن الأنتشار الواسع في أستخدام بطاقات الائتمان وبطاقات الصراف الآلي، وتطوير نظام عصري للمدفوعات (www. cbj. gov. jo).

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

- دراسة (الجعيدي، ٢٠٠٧)، هدفت هذه الدراسة لقياس مستوى الحاكمية المؤسسية في الأردن ومن ثم قياس العلاقة ما بين مستوى الحاكمية المؤسسية والأداء المؤسسي المناظر (الأداء المالي، الأداء التشغيلي، الأداء السوقي، اداء الأسهم). قام الباحث بإجراء الدراسة على جميع مديري الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان في قطاعي الصناعة والخدمات. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الحاكمية المؤسسية إحدى الخصائص الأساسية للعمليات الإدارية، وأن الحاكمية المؤسسية تؤثر في مكونات الأداء المالي بشكل متباين، أن الحاكمية المؤسسية تؤثر وبقوة في كل من متغير هامش صافي الربح ومتغير العائد التشغيلي على الأصول في المؤسسات ككل، كذلك اوضحت الدراسة أن الحاكمية المؤسسية تؤثر وبقوة فيما يتعلق بربحية السهم (ESP)، واخيرا أن الحاكمية المؤسسية ذات تأثير ضعيف نسبيا على مستوى المؤسسات ككل.

- دراسة (أبوزر، ٢٠٠٦) هدفت هذه الدراسة إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني من خلال الإبلاغ المالي. قامت الباحثة بدراسة ميدانية عن طريق الاستبانة شملت المكلفين بالحاكمية المؤسسية (مدير عام ومساهمين أكثر من5% ومدير التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة) في القطاع المصرفي لقياس إدراكهم للمتطلبات القانونية والأخلاقية والمهنية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك قصورا في التقارير السنوية للمصارف الأردنية تتمثل بعدم الالتزام بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية في ضوء متطلبات لجنة بازل. كما بينت أن هناك اتساقا كبيرا في القوانين والتشريعات الأردنية مع قواعد ومبادئ الحاكمية المؤسسية. واخيرا اوضحت انه لا يوجد تعليمات ملزمة بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة عمان وخاصة القطاع المصرفي.

- دراسة (مطر، ٢٠٠٣)، هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد آلية محددة ومقبولة تكفل ضبط العلاقة القائمة بين مجلس إدارة الشركة من ناحية، والشركة كوحدة من ناحية والأطراف الأخرى ذات العلاقة كالمساهمين والمستثمرين والمقرضين والعملاء والموظفين والجهات الحكومية من ناحية أخرى، والعمل على إيجاد آلية لتقليص سلبيات تنازع الصلاحيات وتضارب المصالح إلى حد أدنى. قسمت هذه الدراسة إلى قسمين الأول: خصص للتعريف بالحاكمية المؤسسية والركائز التي تبنى عليها والثاني لشرح دور وأهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تدعيم وتعزيز الحاكمية المؤسسية. توصل الباحث الى إن غياب الحاكمية المؤسسية في عالم الأعمال أدى إلى بروز ظاهرة تضارب المصالح بين مجالس إدارة الشركات من جانب والمديرين التنفيذيين العاملين من جانب أخر، وبين الشركة جميعها كوحدة واحدة من جانب والأطراف ذات العلاقة من مساهمين ومستثمرين وغيرهم من جانب أخر.

وأنه من أجل حل تلك المشكلة فإن الباحث أوصى بالعمل على تعزيز وتفعيل الحاكمية المؤسسية، وإن نظام الحاكمية المؤسسية يقوم على مجموعة من المقومات الأساسية يأتي على رأسها وجود نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المناسبة لتمكينهم من اتخاذ القرارات.

الدراسات الاجنبية

- دراسة (Black et al., 2003) هدفت هذه الدراسة لمعرفة اثر الحاكمية المؤسسية على الاداء المالي للشركات الكورية الجنوبية المساهمة العامة المدرجة في السوق المالي. قام الباحثون ببناء مؤشر للحوكمة (Corporate Governance Index) والذي تكون من حقوق المساهمين، ومجلس الادارة، والمدراء الخارجيون، ولجان التدقيق، والافصاح ومدى تركز الملكية. تم استخدام الانحدار لقياس اثر التباين في ممارسة الحوكمة في الشركات عينة الدراسة على الاداء المالي ممثلا في القيمة السوقية الى الدفترية و(Tobins Q). اظهرت الدراسة ان هناك علاقة موجبة قوية بين كل من ممارسة الحوكمة في الشركات الكورية والقيمة السوقية. كما اوضحت ان الانتقال من المستوى الأسوأ الى المستوى الأفضل في ممارسة الحاكمية ادى الى زيادة قيمتها ٣٨% في (Tobins Q) و١٥% في القيمة السوقية الى الدفترية.

- دراسة (Brown & Caylor, 2004)، هدفت هذه الدراسة الى ايجاد مقياس واسع للحاكمية المؤسسية وهومقياس حكومي (Government score)- حيث تكون المقياس من مجموعة (خليط) من العوامل موزعة الى ثمانية مجموعات وهي: ١- التدقيق ٢-مجلس الادارة ٣-نظام المؤسسة ٤-ادارة التعليم ٥-التعويضات ٦-المدير التنفيذي ٧-حقوق الملكية٨- حالة المؤسسة. قام الباحثان بربط المقياس الحكومي بالأداء التشغيلي وخطورة الافلاس والتقييم ومدفوعات المساهمين لعدد كبير من المؤسسات بلغ عددهم ٢٣٢٧ مؤسسة متواجدة في امريكا. بينت الدراسة ان المؤسسات الأكثر حاكمية تعتبر أفضل من حيث

الربحية وتتمتع بخطورة أقل وانها ذات قيمة أكبر وتقوم بتوزيعات نقدية أكثر للمساهمين، وكانت أهم النتائج التي توصل اليها الباحثان هي أن الأداء المتوقع يرتبط مع ثلاث مجموعات تصنيفية من المقياس الحكومي ولا يرتبط مع المؤشر العام وأن المقياس الحكومي يرتبط بشكل أفضل بالأداء المتوقع.

- دراسة [٣](Shaheen & Nishat, 2004) حيث هدفت هذه الدراسة الى ايجاد العلاقة ما بين كل من تطبيق الحاكمية المؤسسية واداء الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة كراتشي للأوراق المالية خلال العام ٢٠٠٣. قام الباحثان باستخدام تحليل الانحدار حيث تم اختبار كل من (الادارة، والمساهمين، واصحاب المصالح ومجلس الادارة) كمؤشرات للحاكمية المؤسسية و(Tobins Q) كمقياس للاداء المالي. بلغ عدد شركات عينة الدراسة ٢٤٨ شركة. خلصت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين هيكل الملكية للشركات وأدائها المالي فكلما قلت درجة التركز في ملكية الشركات زاد مستوى الاداء المالي لها. اما فيما يتعلق بجودة الحوكمة فقد اوضحت الدراسة وجود علاقة ما بين جودة الحوكمة والاداء المالي. كذلك بينت الدراسة ان أداء الشركات المالي ينخفض في حال جمع المديرين التنفيذين بين وظيفة الادارة وعضوية مجلس الادارة، واخيرا تنخفض جودة الاداء المالي بارتفاع نسب الرفع المالي للشركات. وعلل الباحثان ذلك بانخفاض رقابة وادارة الجهات الدائنة لديونها الممنوحة للشركات، مما يدفع المديرين للاستغلال السيء لهذه الاموال في ظل انخفاض مستوى جودة الحاكمية المؤسسية في مجالي الرقابة والتدقيق الداخلي.

منهجية الدراسة

متغيرات الدراسة

المتغير التابع:
الالتزام بتطبيق بنود دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني وسيقاس ذلك من خلال توجيه أسئلة لمديري التدقيق الداخلي ومديري المخاطر وعينة من لجان التدقيق في البنوك الأردنية.

المتغيرات المستقلة:

١- وظائف مجلس الإدارة:
تقوم البنوك بمجموعة منتظمة من العلاقات مع مجلس الإدارة والمساهمين وجميع الأطراف الأخرى ذات الصلة. وتتناول هذه العلاقات الإطار العام لاستراتيجية المصرف والوسائل اللازمة الأخرى لتنفيذ الأهداف. ويقوم مجلس الإدارة بالمحافظة على حقوق المساهمين على المدى الطويل. ويتحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات المصرف وسلامته المالية، ويقوم برسم الأهداف والاستراتيجيات للمصرف.

٢- لجان مجلس الإدارة:
يقوم المجلس، وبهدف زيادة فاعليته، بتشكيل لجان منبثقة عنه ذات أهداف محددة، يتم تفويض هذه اللجان بصلاحيات ومسؤوليات من قبله ولمدة محددة، بحيث تقوم هذه اللجان برفع تقارير دورية إلى المجلس ككل، ويتم اعتماد مبدأ الشفافية في تعيين أعضاء المجلس ويتم الإفصاح عن أسماء الأعضاء في هذه اللجان وملخص مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير للمصرف.

٣- بيئة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية :
يتم تصميم أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية من قبل مجلس الإدارة ويتم مراجعة أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي. ويتم إضافة تقريرا حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ضمن التقرير السنوي للمصرف.

---

[٣] Shaheen, R., Nishat, M., Corporate Governance and Firm Performance- An Exploratory Analysis http://ravi.lums.edu.pk/cmer/Conference2005/images/Rozina%20and%20Dr.Nishat%20corporate%20Governance.pdf.

٤ ـ العلاقة مع المساهمين:
يقوم المصرف باتخاذ خطوات لتشجيع المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة، والتصويت إما بشكل شخصي أوبتوكيل شخص آخر في حال غيابهم.
ويتم إعداد تقرير لإطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج وردود الإدارة التنفيذية عليها.

٥ـ الشفافية والإفصاح:
يقوم المصرف بالإفصاح وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) *International* (Financial Reporting Standards) وتعليمات البنك المركزي الأردني والتشريعات ذات العلاقة، وبالإضافة لذلك فإن المصرف يكون على دراية بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي، ويقوم المصرف بتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى حول نشاطاته.

فرضيات الدراسة

بناء على أهداف الدراسة وأهميتها ودليل الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي في عام ٢٠٠٧ ميلادية فقد تم صياغة فرضيات الدراسة على النحوالتالي:

الفرضية الأولى :
H01: لا تلتزم البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي الاردني الخاص بوظائف مجلس الإدارة.

الفرضية الثانية :
H02: لا تلتزم البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي الاردني الخاص بلجان مجلس الادارة.

الفرضية الثالثة:
H03: لا تلتزم البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني الخاص ببيئة الضبط والرقابه الداخليه.

الفرضية الرابعة:
H04: لا تلتزم البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني الخاص بالعلاقه مع المساهمين.

الفرضية الخامسة:
H05 : لا تلتزم البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني الخاص بالشفافية والافصاح.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الأردنية العاملة في القطاع المصرفي في الأردن حتى نهاية عام ٢٠٠٨ والبالغ عددها خمس عشرة مصرفا اثنان يعملان وفق أحكام الشريعة الإسلامية (ملحق رقم ٢). وذلك لما يتمتع هذا القطاع من خصائص هامة في تطور الاقتصاد وازدهاره وتقدم عجلة الحياة في الأردن. بالإضافة إلى توفر البيانات حوله، وتجانس المؤسسات المكونة له.

أسلوب جمع البيانات

تعد هذه الدراسة ذات صلة طبيعة وصفية تحليلية، إذ تهدف إلى التعرف على مدى التزام البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام نوعين رئيسيين من البيانات هي البيانات الثانوية والبيانات الأولية.

البيانات الثانوية للدراسة

اعتمد الباحثان على هذه البيانات في تحديد الإطار النظري لهذا الدراسة، والتي تم الحصول عليها من عدد من الكتب التي تحدثت عن موضوع الحاكمية المؤسسية. وبالإضافة إلى ما توفر من

أوراق عمل، ودراسات منشورة في الدوريات المحاسبية والاقتصادية.

البيانات الأولية للدراسة

دراسة ميدانية موجهة إلى مديري التدقيق الداخلي، وأخرى موجهة إلى مديري المخاطر في البنوك الأردنية العاملة حتى نهاية عام ٢٠٠٨، واستبانة موجهة إلى أعضاء لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، لاستطلاع آراءهم حول مدى التزام البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني.

أداة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بجمع البيانات الأولية اللازمة لهذا الدراسة من خلال استبانة (ملحق رقم ١)، وزعت على مديري التدقيق الداخلي ومديري المخاطر وعينة من أعضاء لجان التدقيق في البنوك الأردنية العاملة حتى نهاية عام ٢٠٠٨، وعددها خمس عشرة مصرفا اثنان يعملان وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. وكانت الخطوة الأولى في بناء الاستبانة دراسة دليل الحاكمية الصادرعن البنك المركزي الأردني لعام ٢٠٠٧ وكتيب الإرشادات الصادر عن البنك المركزي الأردني الصادر عام ٢٠٠٤. وبعد ذلك تم تحديد القضايا الرئيسة المطلوب اختبارها من خلال الاستبانة. وتحتوي الاستبانة على مقدمه بسيطة وقسمين هما:

القسم الأول:

يضم المعلومات المتعلقة بالأشخاص الذين قاموا بالإجابة على أسئلة الاستبانة، ويتكون هذا القسم من أسئلة حول المؤهل العلمي، التخصص والخبرة والشهادات المهنية للمستجيبين.

القسم الثاني:

يتكون من الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة وعددها ثمانية وأربعون سؤالا، من أجل معرفة مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الأردني عام ٢٠٠٧.

ولاختبار فرضيات الدراسة، تم تجزئة القسم الثاني من الاستبانة إلى مجموعات، لتحديد مدى الالتزام بالتطبيق لدليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي. حيث تم قياس كل متغير بعدد من الأسئلة كما يبينه الجدول رقم (١)التالي:

جدول رقم (١)

فقرات تعليمات دليل الحوكمة الخاصة بكل متغير من المتغيرات المستقلة الخمسة

رقم المجال	المجال	الفقرات التي تقيس المجال
١	تعليمات دليل الحوكمة الخاصة بوظائف مجلس الادارة	١-١٨
٢	تعليمات دليل الحوكمة الخاصة بلجان المجلس	١٩-٢٦
٣	تعليمات دليل الحوكمة الخاصة ببيئة الضبط والرقابة الداخلية	٢٧-٣٨
٤	تعليمات دليل الحوكمة الخاصة بالعلاقة مع المساهمين	٣٩-٤٢
٥	تعليمات دليل الحوكمة الخاصة بالشفافية والافصاح	٤٣-٤٨

وحتى يتم التحقق من مصداقية الاستبانة وموضوعيتها فقد تم تصميمها بالاعتماد على تقييم كل فرضية من فرضيات الدراسة إلى وحدات تحليلية تتفق مع مقياس ليكرت الخماسي، جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)
مقياس ليكرت الخماسي

الرقم	درجة الموافقة	الأهمية النسبية
١	لا يطبق أبدا	درجة واحدة
٢	لا يطبق	درجتان
٣	غير متأكد	ثلاث درجات
٤	يطبق بدرجة جيدة	أربع درجات
٥	يطبق بدرجة عالية جدا	خمس درجات

ويبلغ مجموع درجات مقياس ليكرت الخماسي (١٥) ومتوسطها الحسابي (٣) درجات، وتم الإعتماد على هذا المقياس في اختبار الفرضيات حتى يكون التأثير مقبولا عندما يكون ٣ فأكثر.

خصائص عينه الدراسة:

لقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة مئة وخمس استبانات حيث تم توزيع خمسة عشر استبانة على مديري التدقيق الداخلي، وخمسة عشر استبانة على مديري المخاطر، وتم توزيع خمس وسبعون استبانة لأعضاء لجان التدقيق في كل مصرف من البنوك الأردنية. جدول رقم (٣) أدناه يوضح عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والمعتمدة للتحليل.

جدول رقم (٣)
الاستبانات الموزعة والمستردة والمعتمدة للتحليل

البيان	مدير التدقيق الداخلي	مدير المخاطر	أعضاء لجان التدقيق	المجموع
الاستبانات الموزعة	١٥	١٥	٧٥	١٠٥
الاستبانات المستردة	١٤	١٣	٥٤	٨١
النسبة المئوية المستردة	٩٣,٩	٨٦,٦	٧٢-	٧٧,١
الاستبانات غير المستردة	١	٢	٢١	٢٤
الاستبانات الخاصة بالتحليل	١٣	١٢	٤٨	٧٣
النسبة المؤية الخاصة التحليل من المستردة	٩٢,٨	٩٢,٣	٨٨,٩	٩٠,١

يتضح من الجدول رقم (٣) اعلاه أنة تمت الإجابة على واحد وثمانون (٨١) استبانة من إجمالي الاستبانات الموزعة، وتشكل الاستبانات المستردة ما نسبتة (٧٧,١%) من مجموع الاستبانات الموزعة منها (١٤) تخص مديري التدقيق الداخلي، و(١٣) تخص مديري المخاطر، و(٥٤) تخص أعضاء لجان التدقيق. في حين أن الاستبانات التي لم تسترد بلغ عددها (٢٤) استبانة وتشكل ما نسبته (٢٢,٩%) من مجموع

الاستبانات الموزعة. ويعود السبب في ذلك لصعوبة الوصول إلى أعضاء لجان التدقيق.

هذا وأخضع للتحليل الاحصائي (٧٣) استبانة أيّ ما نسبته (٩٠,١%) من إجمالي الاستبانات المستردة منها (١٣) استبانة تخص مدراء التدقيق الداخلي و(١٢) استبانة تخص مدراء المخاطر و(٤٨) استبانة تخص أعضاء لجان الدقيق. وبالتالي فان نسبة الاستبانات التي تم استردادها وإخضاعها للتحليل هي نسبة مقبولة إحصائيا لأغراض الدراسة، وإن كانت بعض الحالات كعدم استعادة الاستبانات المذكورة تعزى إلى انشغال المستجيبين أوسفرهم في مهمات رسمية أوفي أحيان أخرى رفضهم تعبئة الاستبانة لضيق الوقت أولأسباب خاصة.

الاساليب الاحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للقيام بعمليات التحليل الإحصائي من اجل إثبات أونفي فرضيات الدراسة وذلك عند مستوى (٠,٠٥) ودرجة ثقة (٩٥%) وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١-اختبار درجة المصداقية ألفا

تم استخدام معامل المصداقية ألفا (Cronbach Alpha) لقياس درجة مصداقية إجابات عينة الدراسة على الاستبانة، ويعتمد هذا المعامل على قياس مدى الثبات الداخلي لأسئلة الاستبانة في مقدرتها على إعطاء نتائج متوافقة لردود المستجيبين اتجاه أسئلة الاستبانة، وتفسر ألفا بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، ولذلك فإن قيمة ألفا لمقبولة إحصائيا هي (٦٧%) فأكثر، أما إذا كانت أقل فتكون ضعيفة (Sekran, 2006).

٢-المتوسط الحسابي :

المتوسط حسابي لمجموعة من القيم هوناتج قسمة مجموع هذه القيم على عددها، ويمكن تعريفة أيضا بأنه معدل العلامات في توزيع ما، سواء أكان التوزيع لعينة أم لمجتمع. ويشكل المتوسط الحسابي نقطة الاتزان لأي توزيع بمعنى أن مجموع انحرافات القيم عن المتوسط الحسابي يساوي صفرا، ومن خصائصه انه الأقل تأثرا بتقلبات العينة وهو احد مقاييس النزعة المركزية المفضل في مجال الإحصاء الاستدلالي.

٣-الانحراف المعياري

وهوالجذر التربيعي لمجموع مربع انحراف القيم عن وسطها الحسابي مقسوما على عدد القيم، وتدل قيمتة على تقارب القيم أوتباعدها عن بعضها البعض، بحيث كلما كانت القيم متقاربة من بعضها بعضا كلما زادت الثقة بالنتائج.

٤-اختبار(One Sample(t-test :

وتبعا لهذا الاختبار يقوم نظام التحليل الاحصائي (SPSS) باحتساب T للفرضية ومن ثم يتم مقارنتها مع قيمة T الجدولية، بحيث اذا وقعت قيمة T المحوسبة ضمن دائرة القبول الخاصة بقيمة T الجدولية عندها يتم قبول الفرضية العدمية، واذا وقعت قيمة T المحوسبة خارج حدود فترة القبول الخاصة بقيمة T الجدولية عندها يتم رفض الفرضية العدمية.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يشتمل هذا الجزء على عدة محاور: المحور الاول يتم التعرض للوصف الديموغرافي لعينه الدراسة، ثم يلي ذلك المحور الثاني والخاص بعرض اراء العينة حول مدى تطبيق دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني بأبعاده الخمسة. اما المحور الثالث والاخير فيهتم باختبار الفرضيات حول مدى تطبيق دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني، ولكن قبل ذلك لابد من اختبار صدق وثبات أداة جمع البيانات وهي الاستبانه.

اختبار صدق وثبات الاداة:

تم استخدام مقياس كروميا خ الفا من اجل قياس صدق وثبات الاداة حيث تم ايجاد نسبة الفا لكل متغير من متغيرات الدراسة وذلك وفقا للجدول رقم (٤) ادناه.

جدول رقم (٤)
اختبار صدق وثبات الاداة

المتغير	الاسئلة	قيمة الفا كرمباخ
وظائف مجلس الادارة	١-١٨	٠,٧٢٩
لجان مجلس الادراة	١٩-٢٦	٠,٧١٤
بيئة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية	٢٧-٣٨	٠,٧٢٦
العلاقة مع المساهمين	٣٩-٤٢	٠,٦٨٣
الشفافية والافصاح	٤٣-٤٨	٠,٧٠٠

حيث أن نسبة الفا كرومباخ المقبولة هي ٦٧% (Sekaran, 2006)، من جدول رقم (٤) نلاحظ ان النسبة هي لجميع متغيرات الدراسة تفوق النسبة المقبولة احصائيا، لذا يمكن القول أن أداة الدراسة موثوقة ويمكن الاعتماد عليها لاغراض تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

الوصف الديموغرافي لعينة الدراسة

تم تخصيص الجزء الأول من الاستبانة لتحليل توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية والديموغرافية وكانت النتائج كما يلي :

اولا – التخصص العلمي لعينة الدراسة:

تشير التكرارات والنسب المئوية الواردة في الجدول رقم (٥) الى ان النسبة الاعلى من عينة الدراسة هم من أصحاب تخصص المحاسبة حيث بلغ عددهم (٢٨) أي ما نسبة (٣٨,٤%)، وهذا يعكس مدى تناسب التخصصات العلمية لافراد عينة الدراسة مع مجالات اعمالهم، وبخاصة أن غالبية أعمالهم تتمثل في الاعمال المحاسبية والمالية والادارية المختلفة. وهذا يعطي فرصة أكبر للدقة في نتائج الدراسة.

جدول رقم (٥)
توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	٢٨	38.4
علوم مالية ومصرفية	١٩	26
ادارة مالية	١٤	19.2
اخرى	١٢	16.4
المجموع	٧٣	100

ثانيا: المؤهل العلمي لعينه الدراسة:

يشير الجدول رقم (٦) الى أن جميع أفراد عينة الدراسة هم من حملة المؤهلات الجامعية، وهذا

يعني أن جميع المستجيبين يحملون شهادات علمية عالية. مما يعني قدرتهم على فهم فقرات الاستبانة، والاجابة عنها بدرجة عالية من الكفاءة، وبدوره يعزز ذلك من صحة النتائج التي يتم التوصل اليها ودقتها من خلال الدراسة الميدانية، وهذا يعد مؤشرا على توفر الكفاءات العلمية العالية على قطاع البنوك في الاردن.

جدول رقم (٦)
توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دكتوراه	٧	٩,٦
ماجستير	٢٤	٣٢,٩
دبلوم عالي	١٣	١٧,٨
بكالوريوس	٢٩	٣٩,٧
دون البكالوريوس	٠	٠
المجموع	٧٣	١٠٠

ثالثا: سنوات الخبرة :
يشير الجدول رقم (٧) الى توزيع مفردات عينه الدراسة وفقا لسنوات الخبرة، وقد اظهرت النتائج ان (٩. ٨٨%) من افراد عينه الدراسة تزيد خبرتهم العمليه تزيد عن ١٠ سنوات، وهذا بدوره يساعد على تميز الاجابات بالدقة النسبية مما يخدم أهداف الدراسة الى حد كبير، فيساعد على صحة النتائج التي يمكن التوصل اليها وسلامتها.

جدول رقم (٧)
توزيع عينه الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من ٥ سنوات	٣	٤,١
من ٥ – اقل من ١٠ سنوات	٥	٦,٨
من ١٠ – اقل من ١٥ سنه	٢٥	٣٤,٢
من ١٥- اقل من ٢٠ سنه	١٨	٢٤,٧
اكثر من ٢٠ سنه	٢٢	٣٠,١
المجموع	٧٣	١٠٠

رابعا: الشهادات المهنية لعينة الدراسة
تشير التكرارات في الجدول رقم (٨) الى ان (٤٩,٢%) من افراد العينة يحملون شهادات مهنية، وهذا يدل على الكفاءة التي يمتلكها افراد عينه الدراسة واهتمامهم بتنمية مهاراتهم المهنية وبالتالي سيسهم في دقة النتائج التي يتم التوصل اليها.

جدول رقم (٨)
توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية

الشهادات المهنية	التكرار	النسبة المئوية
شهادة المحاسبة العامة (CPA)	٤	5.5
شهادة المحاسبة المهنية الاردنية (JCPA)	١٥	20.5
شهادة معهد المدققين الداخليين (CIA)	٥	6.8
شهادة المحاسبين الادارية (CMA)	٥	6.8
اخرى	٧	9.6
لا يوجد	٣٧	50.8
المجموع	٧٣	100

الوصف الاحصائي لمدى تطبيق البنوك الاردنية لتعليمات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني:

يهدف هذا الجزء من الاستبانة الى اختبار مدى تطبيق البنوك الاردنية لتعليمات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني. الاجابات كانت مبنية على مقياس ليكرت الخماسي (من يطبق بدرجة عالية الى لا يطبق ابدا). تم اعطاء المقياس الخماسي الارقام من (١-٥) ومن ثم تم جمع الاجابات واخذ المتوسط لها لاعطاء علامة من خمسة. تم حساب المتوسط للمقياس الخماسي ليكون (٣).

اولا- مدى تطبيق البنوك الاردنية لتعليمات دليل الحوكمة الخاصة بوظائف مجلس الادارة:

يعرض الجدول رقم (٩) اراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق البنوك الاردنية لتعليمات دليل الحاكمية الخاصة بوظائف مجلس الادارة. من خلال الجدول رقم (٩) يتضح أن المتوسط الحسابي لتطبيق البنوك الاردنية لتعليمات دليل الحاكمية الخاص بوظائف مجلس الادارة يفوق ٤ لكافة البنود، وبالنظر الى النسبة العامة للتطبيق نرى انها تفوق ٨٦ % بانحراف معياري بلغ (٠,١٠٢). مما سبق يتبين ان جميع بنود دليل الحوكمة الخاص بوظائف مجلس الادارة يتم الالتزام بها بنسبة اعلى من المتوسط.

جدول رقم (٩)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاراء عينة الدراسة حول تطبيق البنوك الاردنيه لتعلميات دليل الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي الاردني والخاصة بوظائف مجلس الادارة

الاجراء	الفقرة	الوسط
متابعة ادارة المصرف بخصوص الزامها بالخطة الاستراتيجية والقوانين والتعليمات والسياسات الداخلية للمصرف والاجراءات المعتمدة	١	٤,٣٨٤
مصادقة مجلس الادارة على انظمة الضبط الداخلي	٢	٤,٤٦٦
الفصل في المسؤليات بموجب تعليمات كتابية مصدقة من قبل مجلس ادارة المصرف	٣	٤,٣٧٠
الافصاح عن وضع رئيس مجلس الادارة سواء كان تنفيذيا او غير تنفيذي	٤	٤,٢٨٨
أن تقوم الادارة التنفيذية للمصرف بتزويد اعضاء مجلس الادارة بالمعلومات الضرورية وقبل مدة كافية من اجتماعات المجلس	٥	٤,٣٩٧
التأكد من توفير معايير الحوكمة في المصرف من قبل مجلس الادارة	٦	٤,٣٠١
اجتماع مجلس الادارة ٦ مرات على الأقل بالسنة وبصفة دورية	٧	٤,٣٢٩
أن يكون للادارة التنفيذية في المصرف سلطة في تنظيم جدول أعمال مجلس الادارة	٨	٤,٣٠١
توفير هيكل تنظيمي للمصرف يوضح التسلسل الاداري بما في ذلك لجان مجلس الادارة	٩	٤,٣٥٦
ان يكون للمدير المالي دور في تعيين بعض المدراء التنفيذين	١٠	٤,٣٧٠
توفير وصف وظيفي للمدراء التنفيذين تتوافق مع الوظائف التي يشغلونها	١١	٤,٢١٩
ايجاد ادوات لتقيم اداء مجلس الادارة ككل وبشكل دوري	١٢	٤,١٦٤
العمل على تقييم أداء المديرين التنفيذين من قبل مجلس الادارة وبشكل عادل وبصفة دورية	١٣	٤,١٧٨
تناسب أهداف المصرف مع الاستراتيجيات بشكل واقعي	١٤	٤,٠٨٢
توفير مقاييس أداء قصيرة الأجل وواضحة للتحقق من مدى انجاز خطط العمل وفقا للاستراتيجية المحددة ممن قبل المصرف	١٥	٤,٢٧٤
ايجاد نشرة توضح السياسات المتبعة وميثاق أخلاقيات العمل واتاحته للموظفين لدى البنوك	١٦	٤,٤١١
توفير قواعد تنظيم العلاقة بين المصرف وموظفيه اواعضاء مجلس ادارته والأطراف ذوي الصله بهم	١٧	٤,٢٦٠
توفر أنظمة واضحة تمنع اعضاء المجلس والموظفين من استغلال المعلومات الداخلية في المصرف لمصلحتهم الشخصية	١٨	٤,٤٣٨

احصاءات المتغير الاول	الوسط العام	٤,٣١١
	الانحراف المعياري	٠,١٠٢
	النسبة العامة	%٨٦,٢

ثانيا- مدى تطبيق المصارف الأردنية لتعليمات دليل الحوكمة الخاصة بلجان مجلس الإدارة الخاصة:

يعرض الجدول رقم (١٠) ادناه اراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق تعليمات دليل الحاكمية الخاص بلجان مجلس الادارة في البنوك الاردنية. يشير الجدول ادناه أن المتوسط الحسابي لاجابات المستجيبين حول تطبيق البنوك الاردنية لتعليمات دليل الحاكمية الخاص بلجان مجلس الادارة يفوق تقريبا ٤ لكافة البنود. باستثناء قيام لجنة التدقيق بتعيين مدير التدقيق الداخلي حيث بلغ المتوسط لهذا البند ٣,٩٨٦ وبالنظر الى النسبة العامة للتطبيق نرى انها تفوق ٨٤% بانحراف معياري بلغ (٠,١٨٠). مما سبق يتبين ان غالبية بنود دليل

الحوكمة الخاص بلجان مجلس الادارة يتم الالتزام بها بنسبة اعلى من المتوسط.

جدول رقم (١٠)
الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاراء عينة الدراسة حول تطبيق البنوك الاردنيه لتعلميات دليل الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي الاردني والخاصة بلجان مجلس الادارة

الاجراء	الفقرة	الوسط
عمليه انتخاب اعضاء لجان المجلس من قبل مجلس الادارة بصورة شفافة (دون تحيز)	١٩	٤,٦١٦
توفير ميثاق يوضح صلاحيات ومسؤوليات وأهداف اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة	٢٠	٤,١٣٧
الافصاح عن اسماء الأعضاء في اللجان وملخص مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي	٢١	٤,٢٣٣
عملية دمج مهام اللجان اذا كان ذلك مناسبا أواكثر سهولة من الناحية الادارية	٢٢	٤,٢٤٧
تكوين لجنة التدقيق من ثلاث أعضاء غير تنفيذيين على الأقل	٢٣	٤,١٧٨
ان يكون أحد اعضاء لجان التدقيق مؤهلا علميا في الادارة المالية اوالعلوم المالية والمصرفية.	٢٤	٤,٣٠١
اجتماع لجنة التدقيق اربع مرات سنويا على الاقل وبصفة منتظمة	٢٥	٤,١٧٨
قيام لجنه التدقيق بتعيين مدير دائرة التدقيق الداخلي	٢٦	٣,٩٨٦
الوسط العام	٤,٢٣٥	
الانحراف المعياري	٠,١٨٠	
النسبة العامه	%٨٤,٧	إحصائيات المتغير الثاني

ثالثا:مدى تطبيق البنوك الاردنية لتعليمات دليل الحوكمة الخاصة ببيئة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية:

الجدول رقم (١١) ادناه يعرض اراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق البنوك الاردنية لتعليمات الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني والخاص ببيئة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية. جدول (١١) يبين أن المتوسط الحسابي لاجابات المستجيبين حول تطبيق البنوك الاردنية لتعليمات دليل الحاكمية الخاص ببيئة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية يفوق ٤ لكافة البنود. وبالنظر الى النسبة العامة للتطبيق نرى انها تفوق ٨٧% بانحراف معياري بلغ (٠,١١٤) . مما سبق يتبين ان جميع بنود دليل الحوكمة الخاص ببيئة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية يتم الالتزام بها بنسبة اعلى من المتوسط.

جدول رقم (١١)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاراء عينة الدراسة حول تطبيق البنوك الاردنيه لتعليمات دليل الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي الاردني والخاصة ببيئة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية.

الاجراء	الفقرة	الوسط
قيام المدقق الداخلي او الخارجي بمراجعه انظمة الضبط والرقابة الداخلية مرة واحدة على الأقل سنويا	٢٧	٤,٥٤٨
قيام مجلس الادارة بالاقرار عن مدى كفاية انظمة الضبط والرقابة الداخليه ضمن التقرير السنوي للمصرف	٢٨	٤,٢٣٣
ابداء المدقق رأيه حول فعالية انظمة الضبط والرقابة من خلال تقريره السنوي	٢٩	٤,٤٥٢
توفير اجراءات تمكن الموظفين من الابلاغ عن المخالفات وبشكل سري	٣٠	٤,٢٧٤
قيام المدققون الداخلين بفحص أنظمة الراقبة الداخلية ومدى تطبيقها والاقرار عن المخالفات المتعلقه بذلك وفقا لأهميتها لمجلس الادارة أوللأطراف ذات العلاقة	٣١	٤,٢٦٠
قيام مدير المدققين الداخلي بالتطوير المستمر لكافة أنشطة التدقيق الداخلية	٣٢	٤,٤٥٢
مشاركة المدققين الداخلين في انشطة داخل المصرف	٣٣	٤,٣٥٦
تغيير المدقق الداخلي للمصرف بشكل دوري	٣٤	٤,٣٧٠
قيام المدقق الخارجي بتزويد لجنه التدقيق بنسخة من تقريره السنوي مرة واحدة على الأقل سنويا	٣٥	٤,٣١٥
توفير معلومات عن دائرة المخاطر في التقرير السنوي للمصرف التي تتعلق بهيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت بها	٣٦	٤,٦٠٣
توفير ما يعرف بادراة الامتثال (compliance management) لدى المصرف وتكون مستقله ومؤهلة ومدربة بمي يتماشى مع تعليمات البنك المركزي	٣٧	٤,٠٩٤
رفع التقارير حول نتائج الاعمال الى مجلس الادارة لواحد لجانه المختصة من قبل من قبل إدارة الامتثال	٣٨	٤,٣١٥
احصاءات المتغير الثالث	الوسط العام	٤,٣٥٦
	الانحراف المعياري	٠,١٤١
	النسبة العامة	%٨٧,١

رابعا – مدى تطبيق البنوك الأردنية لتعليمات دليل الحوكمة الخاصة بالعلاقة مع المساهمين:

من خلال الجدول اللاحق رقم (١٢) نرى أن المتوسط الحسابي لاجابات المستجيبين حول تطبيق البنوك الاردنية لتعليمات دليل الحاكمية الخاص بالعلاقه مع المساهمين يفوق ٤ لكافة البنود، وبالنظر الى النسبة العامة للتطبيق نرى انها تفوق ٨٦% بانحراف معياري بلغ (٠,٢١٤). مما سبق يتبين ان جميع بنود دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي والخاصة بالعلاقة مع المساهمين يتم الالتزام بها بنسبة اعلى من المتوسط.

الجدول رقم (١٢)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاراء عينة الدراسة حول تطبيق البنوك الإردنيه لتعليمات دليل الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي الاردني والخاصة بالعلاقة مع المساهمين

الاجراء	الفقرة	الوسط
قيام المصرف باتخاذ خطوات تشجيعية تحث المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة	٣٩	٤,٥٧٥
قيام رؤساء اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة	٤٠	٤,٣٥٦
القيام بالتصويت في الاجتماع السنوي للهيئة العامة على كل قضية تثار على حدة.	٤١	٤,٣٤٢
القيام باطلاع المساهمين حول الملاحظات والنتائج التي تم التوصل اليها في الاجتماع السنوي للهيئة العامة	٤٢	٤,٠٥٥
احصاءات المتغير الرابع	الوسط العام	٤,٣٣٢
	الانحراف المعياري	٠,٢١٤
	النسبة العامة	%٨٦,٦

خامسا- مدى تطبيق البنوك الأردنية لتعليمات دليل الحوكمة الخاصة بالشفافية والإفصاح:

من خلال الجدول اللاحق رقم (١٣) نرى ان تطبيق البنوك الأردنية لتعليمات دليل الحاكمية الخاصة بالشفافية والافصاح يفوق ٤ لكافة البنود.

وبالنظر الى النسبة العامة للتطبيق نرى أنها تفوق ٩٢% بانحراف معياري بلغ (٠,١٤٢). مما سبق يتبين ان جميع بنود دليل الحوكمة الخاص بالشفافية والإفصاح يتم الالتزام بها بنسبة اعلى من المتوسط.

الجدول (١٣)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاراء عينة الدراسة حول تطبيق البنوك الاردنيه لتعليمات دليل الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي الاردني والخاصة بالشفافية والإفصاح.

الاجراء	الفقرة	الوسط
قيام ادارة المصرف بالتقيد الكامل بتطبيق كافة التعديلات التي تطرأ على معايير الابلاغ المالي(IFRS)	٤٣	٤,٨٤٩
قيام ادارة المصرف بتوفير معلومات كافية حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والاطراف ذات العلاقة	٤٤	٤,٤٦٦
قيام ادارة المصرف بتوضيح مسؤليتها عن دقة وكفاية البيانات المالية للمصرف والمعلومات الواردة بالتقرير السنوي	٤٥	٤,٧٤٠
قيام المصرف بالمحافظة على خطوط اتصال مع السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الاخرى من خلال التقرير السنوي والتقارير	٤٦	٤,٦١٦
قيام ادارة المصرف بالافصاح الكامل بالتقرير السنوي عن دليل الحاكمية لدى المصرف والتزامه ببنوده	٤٧	٤,٥٦٢
القيام بالافصاح عن الامور الطارئة والارتباطات بما فيها البنود خارج الميزانية	٤٨	٤,٥٣٤
احصاءات المتغير الخامس	الوسط العام	٤,٦٢٨
	الانحراف المعيراي	٠,١٤٢
	النسبة العامة	%٩٢,٦

اختبار فرضيات الدراسة:

المرحلة الثالثة من التحليل الاحصائي هي اختبار الفرضيات المتعلقة بمدى التزام البنوك الاردنية بتطبيق بتعليمات دليل الحوكمه الصادر عن البنك المركزي الاردني.

الفرضية الأولى :
H01: لا تلتزم البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي الاردني الخاص بوظائف مجلس الإدارة.

تم اختبار الفرضية باستخدم One Sample T-Test. حيث سيتم استخدام قاعدة القرار التالية لقبول اورفض الفرضيات:
قاعدة القرار : اذا كانت قيمة ت المحسوبة اكبر من ت الجدولية يتم رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة. كما ان هناك طريقة اخرى للقرار حيث انه اذا كانت مستوى المعنوية .Sig أقل من ٥% يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

جدول رقم (١٤)
نتائج اختبارOne Sample T-Test لاجابات عينة الدراسة حول مدى تطبيق تعليمات الحوكمة الخاصة بوظائف مجلس الادارة

	الوسط العام	٤,٣١١
	الانحراف المعياري	٠,١٠٢
احصاءات المتغير الاول	t. test	٥٤,٤٧٤
	Sig.	٠,٠٠٠

من الجدول رقم (١٤) اعلاه نجد ان متوسط إجابات المستجيبين تختلف بدرجة معنوية عن المتوسط الحسابي (٣) (غير متأكد) حيث وجد أن قيمة T المحسوبة تساوي ٥٤,٥ وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند درجات حرية (d. f=n-1=18-1) ومستوى ثقة ٩٥% والتي كانت ١,٧٤٠، واستنادا الى قاعدة القرار وان قيمة الدلالة .sig أقل من ٥%، إذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة. نستنتج ان البنوك الأردنية تطبق بدلالة إحصائية تعليمات دليل الحوكمة الخاصة بوظائف مجلس الإدارة والصادرة عن البنك المركزي الأردني.

الفرضية الثانية :
H02: لا تلتزم البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي الاردني الخاص بلجان مجلس الادارة.
من الجدول رقم (١٥) ادناه نجد ان متوسط إجابات المستجيبين تختلف بدرجة معنوية عن المتوسط الحسابي (٣) (غير متأكد) حيث وجد أن قيمة T المحسوبة تساوي ١٩,٤ وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند درجات حرية (d. f=n-1=8-1) ومستوى ثقة ٩٥% والتي كانت ١,٨٩٥، واستنادا الى قاعدة القرار وان قيمة الدلالة .sig أقل من ٥%، إذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة. نستنتج ان البنوك الأردنية تطبق بدلالة إحصائية تعليمات دليل الحوكمة الخاصة بلجان مجلس الادارة والصادرة عن البنك المركزي الأردني.

جدول رقم (١٥)
نتائج اختبارOne Sample T-Test لاجابات عينة الدراسة حول مدى تطبيق تعليمات الحوكمة الخاصة بلجان مجلس الادارة

	الوسط العام	٤,٢٣٥
	الانحراف المعياري	٠,١٨٠
إحصائيات المتغير الثاني	t. test	١٩,٣٥٧
	Sig.	٠,٠٠٠

الفرضية الثالثة:
H03: لا تلتزم البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني الخاص ببيئة الضبط والرقابه الداخليه.
من خلال الجدول رقم (١٦) ادناه يتضح ان متوسط إجابات المستجيبين تختلف بدرجة معنوية عن المتوسط الحسابي (٣) (غير متأكد) حيث وجد أن قيمة T المحسوبة تساوي ٣٣,٣ وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند درجات حرية (d. f=n-1=12-1) ومستوى ثقة ٩٥% والتي كانت ١,٧٩٦، واستنادا الى قاعدة القرار وان قيمة الدلالة .sig أقل من ٥%، إذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة. نستنتج ان البنوك الأردنية تطبق بدلالة إحصائية تعليمات دليل الحوكمة الخاصة ببيئة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية والصادرة عن البنك المركزي الأردني.

جدول رقم (١٦)
نتائج اختبارOne Sample T-Test لاجابات عينة الدراسة حول مدى تطبيق تعليمات الحوكمة الخاصة ببيئة الضبط والرقابه الداخليه

	الوسط العام	٤,٣٥٦
احصائيات المتغير الثالث	الانحراف المعياري	٠,١٤١
	t. test	٣٣,٣٣١
	Sig.	٠,٠٠٠

الفرضية الرابعة:
H04: لا تلتزم البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني الخاص بالعلاقه مع المساهمين.
من الجدول رقم (١٧) ادناه نجد ان متوسط إجابات المستجيبين تختلف بدرجة معنوية عن المتوسط الحسابي (٣) (غير متأكد) حيث وجد أن قيمة T المحسوبة تساوي ١٢,٥ وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند درجات حرية (d. f=n-1=4-1) ومستوى ثقة ٩٥% والتي كانت ٢,٣٥٣، واستنادا الى قاعدة القرار وان قيمة الدلالة .sig أقل من ٥%، إذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة. نستنتج ان البنوك الأردنية تطبق بدلالة إحصائية تعليمات دليل الحوكمة الخاصة بالعلاقه مع المساهمين والصادرة عن البنك المركزي الأردني.

جدول رقم (١٧)
نتائج اختبارOne Sample T-Test لاجابات عينة الدراسة حول مدى تطبيق تعليمات الحوكمة الخاصة الخاص بالعلاقه مع المساهمين

	الوسط العام	٤,٣٣٢
	الانحراف المعياري	٠,٢١٤
احصاءات المتغير الرابع	t. test	١٢,٤٩١
	Sig.	٠,٠٠١

الفرضيه الخامسة:
H05 : لا تلتزم البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني الخاص بالشفافية والافصاح.
من الجدول رقم (١٨) ادناه نجد ان متوسط إجابات المستجيبين تختلف بدرجة معنوية عن المتوسط الحسابي (٣) (غير متأكد) حيث وجد أن قيمة T المحسوبة تساوي ٢٨,٠٦ وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند درجات حرية (d. f=n-1=6-1) ومستوى ثقة ٩٥% والتي كانت ٢,٠١٥، واستنادا الى قاعدة القرار وان قيمة الدلالة .sig أقل من ٥%، إذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة. نستنتج ان البنوك الأردنية تطبق بدلالة إحصائية تعليمات دليل الحوكمة الخاصة بالشفافية والافصاح والصادرة عن البنك المركزي الأردني.

جدول رقم (١٨)
نتائج اختبارOne Sample T-Test لاجابات عينة الدراسة حول مدى تطبيق تعليمات الحوكمة الخاصة الخاص بالشفافية والافصاح

	الوسط العام	٤,٦٢٨
	الانحراف المعياري	٠,١٤٢
احصاءات المتغير الخامس	t. test	٢٨,٠٦٠
	Sig.	٠,٠٠٠

النتائج والتوصيات

المناقشة والنتائج

لقد هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى التزام البنوك الاردنية كاحد اعمدة الاقتصاد الاردني بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني للعام ٢٠٠٧. من اجل تحقيق الهدف المنشود تم تصميم استبانة كانت مستوحاه من واقع دليل الحوكمة. تم توزيع الاستبانة على مديري التدقيق الداخلي ومديري المخاطر واعضاء لجان التدقيق في البنوك الاردنية. تم تحليل استبانة الدراسة ووصلت الدراسة الى نتائج مفادها ان البنوك الاردنية تلتزم بتعليمات دليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي الاردنية سواء ما يخص وظائف مجلس الادارة، او لجان مجلس الادارة، او بيئة الضبط الداخلي، والرقابة

الداخلية وكذلك تطبق تعليمات الدليل الخاصة بالعلاقة مع المساهمين والخاصة بالشفافية والافصاح.

أن الالتزام بالحاكمية الموسسية تعني وجود ضوابط تحكم العلاقة بين الملاك والمديرين، و تراعي وتحقق مصالح الطرفين وكذلك مصالح الفئات الأخرى المتعاملة مع الشركات. فهي تحدد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في البنك، مثل مجلس الادراة والمديرين وغيرهم من ذوي المصالح وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات لشؤون الشركة المساهمة، وتعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل لتحقيق تلك الأهداف والعمل على المراقبة الأداء.

وبالتالي ان عملية تطبيق معايير الحوكمة ستجعل البنوك الاردنية تتمتع بحصانة قوية ضد المخاطر والافلاس التي قد تهدد اي مؤسسة مصرفية. وبالتالي منح البنوك الاردنية العديد من المزايا، منها تحسن الاداء المالي (Shaheen &Nishat, 2004)، وكذلك تحسن ربحية البنوك وتقليل المخاطر والعمل على زيادة القيمة السوقية (Brown & Caylor, 2004).

ان الالتزام بحوكمة الشركات يعني زيادة القدرات التنافسية، وجذب الاستثمارات للشركات، وبالتالي تعزيز الثقة بسوق راس المال الاردني مما ينعكس ايجابا على الاقتصاد الأردني بشكل عام (Maureen, 2004).

التوصيات

بناء على نتائج الدراسة نوصي بما يلي:

١-ضرورة استمرار التزام البنوك التجارية بدليل الحوكمة، لما له دور في تحسين أدائها كما أشارت كثير من الدراسات السابقة، ولما له من أثر جيد في الاقتصاد وزيادة مقدرة البنوك على المنافسة.

٢-زيادة اهتمام مجالس ادارات البنوك الأردنية بعمل برامج تدريبية، من خلال دائرة التدريب للمكلفين بالحاكمية المؤسسية والادارة.

٣-ضرورة قيام الجامعات والمعاهد الأردنية بتطوير برامج المراحل الجامعية المختلفة، لتشمل الاقتصادات العالمية، وخصوصا فيما يتعلق بموضوع الحاكمية المؤسسية.

٤-قيام الباحثين بدراسة أثر تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية، وذلك بأخذ المؤشرات المالية ما قبل التطبيق لتعليمات دليل الحاكمية، وما بعد التطبيق لهذه التعليمات.

٥-قيام كافة الجهات المسؤولة بنشر الوعي بالحاكمية المؤسسية وأثرها في تحسين الأداء.

٦-قيام كافة الجهات المعنية باعداد برامج تدريبية وتأهيلية للمكلفين بالحاكمية المؤسسية، والادارة في مبادئ ومفاهيم الحاكمية المؤسسية.

المراجع

١. أبو زر ، عفاف، (٢٠٠٦)،"استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني"،أطروحة دكتوراة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

٢. اتحاد المصارف العربية، (٢٠٠٣)، الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دوليا، بيروت، دار الاتحاد.

٣. البنك المركز الأردني ، تعليمات البنك المركزي.

٤. البنك المركزي الأردني (٢٠٠٤)، التحكم المؤسسي: كتيب إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك.

٥. البنك المركزي الأردني، (٢٠٠٧)، دليل الحاكمية المؤسسية (التحكم المؤسسي) للبنوك في الأردن.

٦. البنك المركزي الأردني، الجهاز المالي والمصرفي في الأردن.

٧. التقارير السنوية لجميع البنوك الأردنية لعام ٢٠٠٨.

٨. الجعيدي عمر، (٢٠٠٧) "مستوى الحاكمية وأثره على أداء الشركات"، أطروحة دكتوراة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، عمان ، الأردن.

٩. الجعيدي، عمر، (٢٠٠٧) "مستوى الحاكمية وأثره على أداء الشركات"، أطروحة دكتوراة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية،عمان ، الأردن.

١٠. جمعة أحمد حلمي والرفاعي، غالب عوض، (٢٠٠٣)"العولمة: تأثير معايير التدقيق في قرار اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي ، دراسة نقدية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد الثاني، جامعة المنصورة.

١١. السامرائي، عمار عصام (٢٠٠٩)، اجراءات مراجع الحسابات والحاكمية المؤسسية في الكشف عن حالات الفساد الاداري والمالي والتعثر المالي، المؤتمر العلمي المهني الثالث، جامعة الاسراء الخاصة، الاردن-عمان، ٢٨-٢٩-٤-٢٠٠٩.

١٢. قانون الأوراق المالية الأردني ٢٠٠٢/٧٦.

١٣. قانون البنك الأردني ٢٨/ ٢٠٠٠ وتعديلاته.

١٤. قانون الشركات الأردني ١٩٩٧/٢٢ وتعديلاته.

١٥. مطر، محمد (٢٠٠٣)، "دور الإفصاح عن معلومات المحاسبية في تعزيز و تفعيل التحكم المؤسسي"، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردني،عمان ،الأردن.

١٦. المطيري، عبيد بن سعد، (٢٠٠٣)، "تطبيق الاجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد العاشر، العدد الثالث ، ص-ص:٢٨١-٣٠٥.

١٧. المملكة الأردنية الهاشمية ، قانون البنوك، قانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠، الجريدة الرسمية.

18. Ayyoub, T. (2002) "King Abdullah Satisfied with CBJ Measures in Addressing Loans Case", Jordan Times, February 18.

19. Bhasa, M. (2004) "Understanding Corporate Governance Quadrilateral",Corporate Governance, Vol. 4 No. 4, pp7-15.

CorporateGovernanceAndClientInve sting.htm.

27. OECD. (2000), Steering Group on Corporate Governance, Corporate Governance *in OECD, Member* Countries: Recent Developments and Trends (Revised), (on-line), Available.

28. http://www.oecd.org

29. OECD, (2004), Principles of Corporate Governance, Organization for Economic

30. OECD. June 21, (1994), Principles of Corporate Governance

31. Roger, S. (2004). Governance in Democratic Member-Based Organization. Annual of public and cooperative Economic, http://www.guardian.co.uk/internati onal/story/0,,936196,00.html#article _continue

32. Sekaran, U. (2006) Research Methods for Business: A skill Building Approach, Fourth Edition, John Wiley and Sons, Inc

33. Schroeder, R.,et al., (2001) Theory and Analysis Text Cases and Readings, Seventh Edition, John Wiley and Sons, Inc.

20. Black, B.S., Jang H., Kim, W.C., in press. Does corporate governance affect firms' market values? Evidence from Korea, Journal of Law, Economics and Organization, forthcoming. Working paper available at bhttp:// ssrn.com/abstract=311275N.

21. Brown, L, and M . Caylor, (2004) *Corporate Governance and firm* Performance.Working paper. Georgia State University.

22. Cadbury Committee, 1992, *Financial report of the Committee of* the Financial Aspects of Corporate Governance , Financial Reporting council, London Stock Exchange, London.

23. Coleman, A. K. , and Biekpe, N. (2006), "The link between corporate governance and performance of the non-traditional export sector: *evidence from Ghana" Corporate* Governance, Vol. 6 No. 5 pp. 609-623.

24. Jensen, M. "The modern industrial *revolution, exit and the failure of* internal control".

25. Leigh, D. and Whitaker, B. (2003) "Financial Scandal Claims Hang *Over Leader in Waiting*", The Guardian, 14 April, 2003. Accessed: 8 November 2006.

26. Maureen, N., January 2004, *Corporate Governance and Client* Investing, Journal of Accountancy.On line: http://www.journalofaccountancy.co m/Issues/2004/Jan,

ملحق رقم (١)

استبانة

السيد--------المحترم

"مدى التزام البنوك بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني "

يرجى التكرم بتعبئة الإستبانة المرفقة وإعطائها أهمية خاصة لما لها من أثر في نتيجة البحث العلمي وخدمة اقتصادنا الوطني الأردني مع الأخذ بعين الإعتبار بأن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة و لخدمة أغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

القسم الأول

البيانات التعريفية

يرجى التكرم بوضع إشارة (X) أمام الخيار المناسب:

١.

١. المؤهل العلمي:	
دون البكالوريوس	بكالوريوس
دبلوم عالي	ماجستير
دكتوراه	
٢.التخصص العلمي:	
محاسبة	علوم مالية ومصرفية
إدارة مالية	أخرى
٣.الخبرة:	
أقل من ٥سنوات	٥-١٠ سنوات
١٠-١٥ سنة	١٥-٢٠ سنة
٢٠ سنة فأكثر	
٤.الشهادات المهنية:	
شهادة المحاسبة العامة(CPA)	شهادة المحاسبة المهنية الأردنية(JCPA)
شهادة معهد المحاسبين	شهادة المحاسبة الإدارية(CMA)
أخرى	

القسم الثاني:

يهدف هذا القسم إلى تحديد مدى التزام البنوك بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الاردني حيث تعبر الفقرات التالية أدناه عن أسس تعليمات دليل الحاكمية لذا يرجى بيان رأيكم في مدى تطبيق كل فقرة من فقرات الاستبانة.

بيانات متغيرات الدراسة

يرجى وضع إشارة (X)أمام الإجابة التي تمثل رأيكم.

أولاً:

مدى التزام البنوك بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الخاصة بوظائف مجلس الإدارة والصادرة عن البنك المركزي الاردني :

الرقم	الاجراء	يطبق بدرجة عالية جدا	يطبق بدرجة جيدة	غير متأكد	لا يطبق	لا يطبق أبدا
١	متابعة ادارة المصرف بخصوص الزامها بالخطة الاستراتيجية والقوانين والتعليمات والسياسات الداخلية للمصرف والاجراءات المعتمدة					
٢	مصادقة مجلس الادارة على أنظمة الضبط الداخلي					
٣	الفصل في المسؤليات بموجب تعليمات كتابية مصدقة من قبل مجلس ادارة المصرف					
٤	الافصاح عن وضع رئيس مجلس الادارة سواء كان تنفيذيا او غير تنفيذي					
٥	ان تقوم الادارة التنفيذية للمصرف بتزويد اعضاء مجلس الادارة بالمعلومات الضرورية وقبل مدة كافية من اجتماعات المجلس					
٦	التأكد من توفير معايير الحوكمة في المصرف من قبل مجلس الادارة					
٧	اجتماع مجلس الادارة ٦ مرات على الأقل بالسنة وبصفة دورية					
٨	ان يكون للادارة التنفيذية في المصرف سلطة في تنظيم جدول أعمال مجلس الادارة					
٩	توفير هيكل تنظيمي للمصرف يوضح التسلسل الاداري بما في ذلك لجان مجلس الادارة					
١٠	ان يكون للمدير المالي دور في تعيين بعض المدراء التنفيذين					
١١	توفير وصف وظيفي للمدراء التنفيذين تتوافق مع الوظائف التي يشغلونها					
١٢	ايجاد أدوات لتقيم اداء مجلس الادارة ككل وبشكل دوري					
١٣	العمل على تقييم أداء المديرين التنفيذين من قبل مجلس الادارة وبشكل عادل وبصفة دورية					
١٤	تناسب أهداف المصرف مع الاستراتيجيات بشكل واقعي					
١٥	توفير مقاييس أداء قصيرة الأجل وواضحة للتحقق من مدى انجاز خطط العمل وفقا للاستراتيجية المحددة ممن قبل المصرف					
١٦	ايجاد نشرة توضح السياسات المتبعة وميثاق أخلاقيات العمل واتاحته للموظفين لدى البنوك					
١٧	توفير قواعد تنظيم العلاقة بين المصرف وموظفيه اواعضاء مجلس ادارته والأطراف ذوي الصله بهم					
١٨	توفر أنظمة واضحة تمنع اعضاء المجلس والموظفين من استغلال المعلومات الداخلية في المصرف لمصلحتهم الشخصية					

ثانياً :
مدى التزام البنوك بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الخاصة بلجان المجلس والصادرة عن البنك المركزي الاردني:

الفقرة	الاجراء	يطبق بدرجة عالية جدا	يطبق بدرجة جيدة	غير متأكد	لا يطبق	لا يطبق أبدا
١٩	عمليه انتخاب اعضاء لجان المجلس من قبل مجلس الادارة بصورة شفافة (دون تحيز)					
٢٠	توفير ميثاق يوضح صلاحيات ومسئوليات وأهداف اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة					
٢١	الافصاح عن اسماء الاعضاء في اللجان وملخص مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي .					
٢٢	عملية دمج مهام اللجان اذا كان ذلك مناسبا أو اكثر سهولة من الناحية الادارية					
٢٣	تكوين لجنة التدقيق من ثلاث أعضاء غير تنفيذيين على الأقل					
٢٤	ان يكون أحد اعضاء لجان التدقيق مؤهلا علميا في الادارة المالية اوالعلوم المالية والمصرفية.					
٢٥	اجتماع لجنة التدقيق اربع مرات سنويا على الاقل وبصفة منتظمة					
٢٦	قيام لجنه التدقيق بتعيين مدير دائرة التدقيق الداخلي					

ثالثاً:
مدى التزام البنوك بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الخاصة ببيئة الضبط والرقابة الداخلية والصادرة عن البنك المركزي الاردني :

الفقرة	الاجراء	يطبق بدرجة عالية جدا	يطبق بدرجة جيدة	غير متأكد	لا يطبق	لا يطبق أبدا
٢٧	قيام المدقق الداخلي اوالخارجي بمراجعه انظمة الضبط والرقابة الداخلية مرة واحدة على الأقل سنويا					
٢٨	قيام مجلس الادارة بالاقرار عن مدى كفاية انظمة الضبط والرقابة الداخليه ضمن التقرير السنوي للمصرف					
٢٩	ابداء المدقق رأيه حول فعالية انظمة الضبط والرقابة من خلال تقريره السنوي					
٣٠	توفير اجراءات تمكن الموظفين من الابلاغ عن المخالفات وبشكل سري					
٣١	قيام المدققون الداخلين بفحص انظمة الراقبة الداخلية ومدى تطبيقها والاقرار عن المخالفات المتعلقه بذلك وفقا لأهميتها لمجلس الادارة أوللأطراف ذات العلاقة					
٣٢	قيام مدير المدققين الداخلي بالتطوير المستمر لكافة انشطة التدقيق الداخلية					
٣٣	مشاركة المدققين الداخلين في انشطة داخل المصرف					
٣٤	تغيير المدقق الداخلي للمصرف بشكل دوري					

٣٥	قيام المدقق الخارجي بتزويد لجنه التدقيق بنسخة من تقريره السنوي مرة واحدة علي الأقل سنويا					
٣٦	توفير معلومات عن دائرة المخاطر في التقرير السنوي للمصرف التي تتعلق بهيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت بها					
٣٧	توفير ما يعرف بادراة الامتثال (compliance management) لدى المصرف وتكون مستقله ومؤهلة ومدربة بمى يتماشى مع تعليمات البنك المركزي					
٣٨	رفع التقارير حول نتائج الاعمال الى مجلس الادارة أوأحد لجانه المختصة من قبل من قبل إدارة الامتثال					

رابعاً:

مدى التزام البنوك بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الخاصة بالعلاقة مع المساهمين و الصادرة عن البنك المركزي الاردني :

الفقرة	الاجراء	يطبق بدرجة عالية جدا	يطبق بدرجة جيدة	غير متأكد	لا يطبق	لا يطبق أبدا
٣٩	قيام المصرف باتخاذ خطوات تشجيعية تحث المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة					
٤٠	قيام رؤساء اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة					
٤١	القيام بالتصويت في الاجتماع السنوي للهيئة العامة على كل قضية تثار على حدة					
٤٢	القيام باطلاع المساهمين حول الملاحظات والنتائج التي تم التوصل اليها في الاجتماع السنوي للهيئة العامة					

خامساً:

مدى التزام البنوك بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الخاصة بالشفافية والإفصاح و الصادرة عن البنك المركزي الاردني :

الفقرة	الاجراء	يطبق بدرجة عالية جدا	يطبق بدرجة جيدة	غير متأكد	لا يطبق	لا يطبق أبدا
٤٣	قيام ادارة المصرف بالنقيد الكامل بتطبيق كافة التعديلات التي تطرأ على معايير الابلاغ المالي(IFRS)					
٤٤	قيام ادارة المصرف بتوفير معلومات كافية حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والاطراف ذات العلاقة					

الفقرة	الاجراء	يطبق بدرجة عالية جدا	يطبق بدرجة جيدة	غير متأكد	لا يطبق	لا يطبق أبدا
٤٥	قيام ادارة المصرف بتوضيح مسؤليتها عن دقة وكفاية البيانات المالية للمصرف والمعلومات الواردة بالتقرير السنوي					
٤٦	قيام المصرف بالمحافظة على خطوط اتصال مع السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الاخرى من خلال التقرير السنوي والتقارير					
٤٧	قيام ادارة المصرف بالافصاح الكامل بالتقرير السنوي عن دليل الحاكمية لدى المصرف والتزامه ببنوده					
٤٨	القيام بالافصاح عن الامور الطارئة والارتباطات بما فيها البنود خارج الميزانية					

ملحق رقم (٢)

مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني حتى نهاية عام ٢٠٠٨

البنوك الأردنية (التجارية والاسلامية)

البنك المركزي الاردني

البنوك التجارية الأردنية	البنك الإسلامية
البنك العربي ش.م.ع	البنك الاسلامي الأردني للاستثمار والتمويل
البنك الأهلي الأردني	البنك العربي الاسلامي الدولي
بنك الأردن	
بنك القاهرة عمان	
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	
البنك الأردني الكويتي	
البنك التجاري الأردني	
بنك الاستثمار العربي الأردني	
بنك المؤسسة العربية المصرفية(الأردن)	
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	
بنك سوسيته جنرال-الأردن	
بنك المال الأردني	